



Distr.
GENERAL

ICCD/CRIC(1)/4/Add.3
12 September 2002

ARABIC
Original: ENGLISH

اتفاقية مكافحة التصحر



لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية

الدورة الأولى

١٨-٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢

البند ٣(أ) من جدول الأعمال المؤقت

استعراض تنفيذ الاتفاقية، عملاً بالفقرتين ٢(أ) و ٢(ب) من

المادة ٢٢، والمادة ٢٦ من الاتفاقية

استعراض التقارير المقدمة من البلدان الأطراف المتأثرة في منطقة
أمريكا اللاتينية والكاريبية عن تنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك التقارير عن
العملية القائمة على المشاركة، وعن الخبرات المكتسبة والنتائج المحرزة
في إعداد وتنفيذ برامج العمل

إضافة

إسهامات من الاجتماع الإقليمي للبلدان الأطراف المتأثرة في
منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبية

مذكرة أعدتها الأمانة

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	١١-١ تنظيم الاجتماع - أولا
٣	٣-١ افتتاح الاجتماع - ألف
٣	٤ انتخاب الرئيس وغيره من أعضاء المكتب - باء
٤	٩-٥ إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل - جيم
٥	١٠ الحضور - دال
٥	١١ الوثائق - هاء
٦	١٧-١٢ موجز المناقشات - ثانيا
٧	١٠٥-١٨ الاستنتاجات والتوصيات - ثالثا

المرفقات

٢٢	الأول - التحضير للدورة الأولى للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية
٢٣	الثاني - مسائل إقليمية بخلاف لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية
٢٤	الثالث - قائمة المشاركين

أولاً - تنظيم الاجتماع

ألف - افتتاح الاجتماع

١ - افتتح الاجتماع الإقليمي الثامن للبلدان الأطراف الواقعة في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، للتحضير للدورة الأولى للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، في بريدجتاون، بربادوس، في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢. وكان الهدفان الرئيسيان للاجتماع هما: عرض وتحليل التقارير الوطنية المقدمة من البلدان الأطراف في المنطقة، والتقارير الواردة من المنظمات والوكالات الدولية، والبلدان المانحة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، وتبادل الخبرات بشأن القضايا المواضيعية السبع التي حُددت للدورة الأولى للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية.

٢ - وأكد السيد هاما أربا ديالو، الأمين التنفيذي لأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، في بيانه الافتتاحي، على المرحلة الحاسمة لعملية الاتفاقية التي ينبغي فيها للبلدان الأطراف أن تبذل جهوداً متضافرة لمواجهة التحديات الكبيرة ولضمان الانتقال بسهولة من مرحلة صياغة المفاهيم والسياسات إلى مرحلة التنفيذ التي تكون غالباً أكثر تعقيداً وصعوبة. وسلط الضوء بوجه خاص على ضرورة تعزيز عملية بناء القدرات الوطنية من أجل إبراز المكانة المؤسسية للاتفاقية وتحسين فاعلية المبادرات المنفذة. وركزت سعادة السيدة إليزابيث طومسون، وزيرة التطوير العمراني والبيئة في بربادوس، على ضرورة تنفيذ أنشطة مكافحة التصحر وإصلاح الأراضي المتدهورة وتخفيف آثار الجفاف، بطريقة تشاركية تشمل جميع أصحاب المصلحة. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، أشارت إلى أن الاتفاقية تمثل صكاً قانونياً هاماً ملزماً لتعزيز التنمية المستدامة للبلدان المتأثرة في المنطقة.

٣ - وخلال حفل الافتتاح، وقع كل من السيد هاما أربا ديالو ومعالي السيد إدوين كارينغتون، الأمين العام للمجتمع الكاريبي، مذكرة تفاهم لإنشاء إطار مشترك للعمل والتعاون في منطقة الكاريبي الفرعية لمكافحة تدهور الأراضي ومعالجة مشكلة الجفاف ونقص المياه، ودعم الجهود المبذولة من جانب بلدان الكاريبي الأطراف لمعالجة أسباب هذه المشاكل من خلال تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

باء - انتخاب الرئيس وغيره من أعضاء المكتب

٤ - انتخب المشتركون السيدة كارين سميث (بربادوس) رئيسة للاجتماع. وانتخب السيد ويلفريدو ألفارو (شيلي) والسيد رينولد موراي (سانت فنسنت وجزر غرينادين) نائبين للرئيس. وانتخت السيدة زوريدا فاخاردو (كولومبيا) مقررة للاجتماع.

جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

- ٥- أقر المشتركون جدول الأعمال الأولي للاجتماع على نحو ما اقترحته الأمانة.
- ٦- واستمع الاجتماع إلى عروض للتقارير الوطنية المقدمة من البلدان الأطراف المتأثرة التالية الواقعة في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي:

الأرجنتين	بيرو	شيلي
إكوادور	ترينيداد وتوباغو	غرينادا
أنتيغوا وبربودا	جامايكا	فنزويلا
أوروغواي	جزر البهاما	كوبا
باراغوي	دومينيكا	كوستاريكا
البرازيل	سانت فنسنت وجزر غرينادين	كولومبيا
بربادوس	سانت لوسيا	المكسيك
بنما	السلفادور	هايتي
بوليفيا	سورينام	هندوراس

وقدمت عروض التقارير بحسب مجموعات البلدان (بلدان المخروط الجنوبي، بلدان أمريكا الوسطى، بلدان الكاريبي، بلدان منطقة الأنديز).

- ٧- واستمع الاجتماع أيضاً إلى عرضين لتقريرين من ألمانيا وإيطاليا بوصفهما من البلدان الأطراف المتقدمة.
- ٨- كما استمع الاجتماع إلى عروض لتقارير من المنظمات الحكومية الدولية ومنظمات الأمم المتحدة والوكالات الدولية والمتعددة الأطراف التالية:

الآلية العالمية

مصرف التنمية للبلدان الأمريكية

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

٩- واستمع الاجتماع كذلك إلى عرضين لتقريرين من الشبكة الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بالنصح في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي والشبكة الكاريبية للتنمية الريفية المتكاملة التي ركّزاً بوجه خاص على فاعلية عملية مشاركة المجتمع المدني في تنفيذ الاتفاقية.

دال - الحضور

١٠- حضر الاجتماع ٣٤ ممثلاً من ٢٧ بلداً طرفاً في المنطقة وبلدين من البلدان الأطراف المتقدمة، و ٨ منظمات من المنظمات الحكومية الدولية ومنظمات الأمم المتحدة والوكالات الدولية والمتعددة الأطراف وكذلك ١٩ منظمة غير حكومية. وترد القائمة الكاملة للمشاركين في المرفق الثالث لهذه الوثيقة.

هاء - الوثائق

١١- كانت الوثائق التالية متاحة للنظر فيها من جانب الاجتماع:

استعراض التقارير التي أعدتها البلدان المتأثرة الأطراف في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي بشأن التنفيذ، بما في ذلك بشأن العملية القائمة على المشاركة، وبسبب الخبرة المكتسبة والنتائج المحرزة في إعداد برامج العمل وتنفيذها

ICCD/CRIC(1)/4

التوليف والتحليل الأولي للمعلومات الواردة في التقارير المقدمة من البلدان الأطراف المتأثرة في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي

ICCD/CRIC(1)/4/Add.1

استعراض التقارير التي أعدتها البلدان الأطراف المتقدمة عما اتخذته من تدابير لمساعدة البلدان الأطراف المتأثرة في جميع الأقاليم على إعداد وتنفيذ برامج عملها، بما في ذلك معلومات عما قدمته البلدان الأطراف المتقدمة أو ما هي بصدده تقديمه من موارد مالية بمقتضى أحكام الاتفاقية

ICCD/CRIC(1)/6

عرض عام وتحليل أولي للمعلومات الواردة في التقارير المقدمة من البلدان الأطراف المتقدمة

ICCD/CRIC(1)/6/Add.1

استعراض المعلومات المقدمة من الأجهزة والصناديق والبرامج المعنية في منظومة الأمم المتحدة، فضلاً عن المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الأخرى بشأن أنشطتها الرامية إلى دعم عمليتي إعداد وتنفيذ برامج العمل بموجب الاتفاقية

ICCD/CRIC(1)/7

ثانياً - موجز المناقشات

١٢- قدم ٢٧ ممثلاً من البلدان الأطراف الواقعة في منطقة أمريكا اللاتينية والكاربي التقارير الوطنية لهذه البلدان بحسب المجموعات دون الإقليمية بهدف تسهيل النقاش بشأن القضايا التي قد يكون لها جوانب مشتركة نظراً للتقارب الجغرافي للبلدان. وسلط معظم البلدان الضوء على الإنجازات وجوانب القصور على المستوى الوطني في المجالات التي حُددت بوصفها القضايا المواضيعية السبع التي اختيرت لاستعراضها من جانب لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية.

١٣- ومن بين المسائل الرئيسية التي نوقشت خلال الاجتماع ضرورة الاستفادة، على نحو فعال، من المزايا النسبية التي تتمتع بها بعض البلدان في قطاعات معينة وذلك، على سبيل المثال، من خلال وضع المعايير والمؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية والبيولوجية - الفيزيائية، وأنظمة الإنذار المبكر، والإدارة المتكاملة لمستجمعات المياه، وتقنيات إنتاج الكتل الأحيائية، وإصلاح الأراضي المتدهورة، وإعداد برامج العمل الوطنية، والعمليات التنظيمية لضمان مشاركة أصحاب المصلحة. وتبين أن التبادل المستمر للمعلومات العلمية والتكنولوجية والدروس المستفادة بين جميع الجهات الفاعلة المشتركة في عملية تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر يعد أمراً أساسياً كيما تستفيد منها جميع البلدان في المنطقة. وقد أجمع المشاركون على أن تعزيز شبكة المعلومات عن التصحر في منطقة أمريكا اللاتينية سوف يكون مفيداً للغاية في تعزيز تدفق المعلومات، لا سيما فيما يتعلق بالتجارب الموفقة التي تستند إلى البيانات المدققة والموثوق منها. وفي هذا السياق، رئي أن مشاركة الجماعات المحلية والمجتمع المدني تعتبر أساسية نظراً لما يمكن أن تسهم به، من معارف تقليدية وخبرات ناضجة بصورة مباشرة في مختلف ميادين تنفيذ الاتفاقية، ضمن أمور أخرى.

١٤- وركز المشاركون أيضاً على أهمية تعزيز أوجه التآزر في قضايا التنمية البيئية والتنمية المستدامة والاستفادة منها على نحو كامل، وسلطوا الضوء على الكيفية التي يمكن أن تؤدي بها معالجة هذه القضايا المشتركة بين القطاعات إلى تخفيض التكاليف وتلافي تداخل الجهود وتعظيم النتائج ذات الآثار غير المباشرة. ولهذا الغرض، أكد الاجتماع على أولوية بناء تحالفات استراتيجية تقنية ومالية لدفع وتعزيز التعاون والشراكة على الصعيدين الإقليمي والدولي على نحو فعال، بما في ذلك البعد الخاص بالعلاقة بين الجنوب والجنوب في هذا التعاون، كما أكد على أولوية تنفيذ المشاريع والمبادرات التي تدمج الاتفاقية في استراتيجيات وخطط التنمية الوطنية، وبرامج استئصال الفقر وغير ذلك من الآليات البيئية. ومن شأن اتباع هذا النهج أن يكون مفيداً للغاية حقاً في صياغة وتنفيذ برامج العمل الوطنية، وتأمين التوافق والاتساق مع مجمل عملية إنجاز أهداف التنمية المستدامة الحقيقية.

١٥- وأكدت بلدان المنطقة أن المرحلة الحالية لتنفيذ الاتفاقية تقتضي، على الصعيد الوطني، مجموعة من السياسات والتدابير التي يتعين تنفيذها وتمويلها على نحو كامل لمنع عملية تدهور الأراضي الجافة وعكس اتجاهها وكذلك للحد من التأثير المفرط بالجفاف في مساحات شاسعة من المنطقة. وبناء عليه، قرر المشاركون مناقشة المجتمع الدولي، بما في ذلك المنظمات الحكومية الدولية، دعم تنفيذ الاتفاقية من خلال ضمان توفير موارد مالية جديدة وإضافية ومساعدات تقنية للأطراف المتأثرة في المنطقة. وفي هذا الصدد، رحّب المشاركون بالتطورات الأخيرة في عملية مرفق البيئة العالمية وأكدوا من جديد موقف المنطقة، على نحو ما أعرب عنه فعلاً في مؤتمر الأطراف وغيره من الهيئات الدولية ذات الصلة، من حيث تأييدها الكامل لتحديد موضوع تدهور الأراضي، وبوجه خاص التصحر، باعتباره من مجالات التركيز الجديدة والجوهرية لمرفق البيئة العالمية، واعتبار مرفق البيئة العالمية آلية مالية للاتفاقية.

١٦- وأخيراً، ووفقاً للمقرر ١/م أ-٥ المتعلق بإجراءات إبلاغ المعلومات واستعراض تنفيذ الاتفاقية، اعتمد المشاركون بالإجماع الاستنتاجات والتوصيات الواردة في الفصل الثالث، لتقديمها كي تنظر فيها الأطراف في الدورة الأولى للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، التي ستعقد في الفترة من ١١ إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

١٧- وأعرب المشاركون أيضاً عن شكرهم لشعب وحكومة بربادوس لاستضافتهما للاجتماع، وللحكومات الأخرى لما قدمته من مساعدة في تنظيمه.

ثالثاً - الاستنتاجات والتوصيات

ألف - رصد تنفيذ الاتفاقية وتقديم التقارير المتعلقة بتنفيذها

١- التقارير الوطنية المتعلقة بعملية تقييم الاتفاقية

١٨- إن اختيار المواضيع السبعة المحددة في المقرر ١/م أ-٥ لاستعراض تنفيذ الاتفاقية، أتاح للحكومات وأصحاب المصلحة الاضطلاع بعملية ثانية أكثر تركيزاً في إعداد التقارير الوطنية بشأن تنفيذ الاتفاقية. ومع ذلك، ربما يكون عدم امتثال بعض البلدان على نحو كافٍ لدليل المساعدة، وعدم وجود دراسة تحليلية للتقدم المحرز في الفترة قيد الاستعراض، قد أعاقا فهم الوضع الحالي فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية في بلدان منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي. وفضلاً عن ذلك، فإن الاستخدام المحدود للمعلومات العلمية والتكنولوجية في التقارير جعل من الصعب تقييم التقدم المحرز في هذه المجالات.

١٩- ومع ذلك، استكملت البلدان الأطراف في منطقة أمريكا اللاتينية والكاربي تقاريرها الوطنية وقدمتها في الوقت المناسب لاستعراضها في الدورة الأولى للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية. وبمثل اشتراك المجتمع المدني بقوة في هذه الممارسة، على نحو ما هو مطلوب في دليل المساعدة، أمراً تجدر مواصلته وتعزيزه بقدر أكبر.

٢٠- وينبغي للتقارير الوطنية أن تركز تركيزاً أكبر على الاستعراض التحليلي لحالة تنفيذ الاتفاقية. وفي نفس الوقت، ينبغي أن تشمل التقارير الوطنية لمحات قطرية حتى يتسنى توفير قاعدة بيانات مستوفاة وأساسية تحتوي معلومات شاملة عن الظروف البيولوجية - الفيزيائية والاجتماعية - الاقتصادية المتعلقة بأسباب وآثار التصحر.

٢١- وفي هذا السياق، تم التنويه بما قدمته أمانة الاتفاقية من دعم مالي للبلدان الأطراف لصياغة تقاريرها الوطنية. وينبغي زيادة مستوى الموارد المالية المقدمة لإعداد التقارير من أجل تلبية حاجة البلدان الأطراف في منطقة أمريكا اللاتينية والكاربي فيما يتعلق بإشراك أصحاب المصلحة وجمع البيانات وتجهيزها وإدارة المعلومات.

٢ - التقارير الإقليمية ودون الإقليمية

٢٢- في حين يتعين تقديم استعراض عام إقليمي لمنطقة أمريكا اللاتينية والكاربي على أساس منتظم، لوحظ أن التقارير الحالية المقدمة في إطار برنامج العمل الإقليمي لمنطقة أمريكا اللاتينية والكاربي لا تسلط الضوء بقدر كاف على الروابط القائمة بمجالات المواضيع ذات الأولوية التي تركز عليها لجنة العلم والتكنولوجيا على المستويين الوطني ودون الإقليمي. وينبغي تقديم برامج العمل دون الإقليمية إلى لجنة العلم والتكنولوجيا للنظر فيها، فيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة بالمجالات ذات الأولوية للجنة على المستوى الإقليمي.

٣ - تقارير البلدان الأطراف المتقدمة والمنظمات والوكالات الإقليمية والدولية والحكومية الدولية

٢٣- كانت مشاركة البلدان الأطراف المتقدمة في عملية تقديم التقارير عن الاتفاقية فيما يتعلق بمنطقة أمريكا اللاتينية والكاربي محدودة غالباً. وكانت مدخلات البلدان القليلة الحاضرة محل تقدير باعتبارها إسهامات مفيدة في تنفيذ الاستعراض المطلوب أن تجريه الأطراف أمام لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية. والواقع، أن عملية الاستعراض على المستوى الإقليمي كانت ضرورية لتعظيم نتائج الجهود المبذولة من جانب البلدان الأطراف المتأثرة في منطقة أمريكا اللاتينية والكاربي.

٢٤- وأعرب الاجتماع عن تقديره للتقارير التي قدمتها البلدان الأطراف المتقدمة والمؤسسات الإقليمية والدولية والحكومية الدولية بشأن المساعدة المقدمة إلى البلدان الأطراف في منطقة أمريكا اللاتينية والكاربي لدى تنفيذها لالتزاماتها بموجب الاتفاقية. ومع ذلك، لم تقدم على نحو واف معلومات محددة بشأن عملية تنفيذ الاتفاقية ذاتها.

التوصيات

٢٥- ينبغي دعم عملية تقديم التقارير الوطنية بشأن التقدم في عملية التنفيذ باستخدام موارد مالية كافية ويمكن التنبؤ بها، لا سيما لضمان مشاركة أصحاب المصلحة على جميع المستويات، وبوجه خاص على المستوى المحلي.

٢٦- تدعى أمانة الاتفاقية، لأن تقوم، بالتعاون مع الوكالات الشريكة، بمساعدة البلدان في تكملة المعلومات المقدمة إلى لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية بإعداد لمحات قطرية في إطار التقارير الوطنية. وينبغي أن تكون هذه المعلومات موجهة بقدر أكبر نحو البيانات الكمية والتحليلات ذات الصلة بالمعايير البيولوجية - الفيزيائية والاجتماعية - الاقتصادية لمكافحة تدهور الأراضي والتصحر وتخفيف آثار الجفاف.

٢٧- وينبغي لأمانة الاتفاقية أن تسهل إجراء تقييم مشترك لعملية تنفيذ الاتفاقية في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي من جانب البلدان الأطراف المتقدمة والنامية. وينبغي تقديم نتائج هذا التقييم إلى الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف.

٢٨- وتدعى أمانة الاتفاقية أيضاً إلى استعراض دليل المساعدة على أساس منتظم وفقاً للظروف المستجدة وإلى تحديثه بحسب الاقتضاء. وينبغي التركيز في صيغة منقحة على إدماج برامج العمل الوطنية في نظم التخطيط الوطنية وعلى تعزيز أوجه التآزر. وينبغي أيضاً استكشاف طرق أخرى لضمان تبادل الدروس المستفادة بأكثر قدر من الفعالية.

باء - عملية إشراك المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمجتمعية

٢٩- إن تهيئة بيئة مواتية لتعزيز اللامركزية وإشراك المجتمع المدني على جميع المستويات وتعزيز المنهجيات ذات الصلة بتحقيق هذه الغايات، في إطار برامج العمل الوطنية، هي أمور من شأنها أن تسهم في تنفيذ سياسات تنمية مستدامة تتجاوز بكثير هذا الإطار المحدد.

٣٠- وينبغي زيادة تشجع عمليات رفع مستوى الوعي وتحسين الاتصالات، لا سيما بين المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية وموظفي الخدمة المدنية المعنيين والقطاع الخاص وممثلي الأوساط الأكاديمية والعلمية وأوساط البحوث. وقد أبلغت بعض البلدان عن نتائج إيجابية فيما يتعلق بإشراك القطاع الخاص في مكافحة التصحر. ويجدر التعريف على نطاق أوسع يمثل هذه الحالات وبأنظمة الحوافز وأفضل الممارسات ذات الصلة.

٣١- وهناك اعتراف متزايد بالدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية في تعبئة الدعم العام على المستوى الوطني؛ ومع ذلك، من الضروري بذل المزيد من الجهود لإشراك المجتمع المدني في هذه العملية.

ويؤدي بعض المنظمات غير الحكومية دوراً مفيداً في ربط الحوار الدولي بشأن تنفيذ الاتفاقية بالمستويين الوطني والإقليمي. وقد قُدمت بعض التقارير الوطنية بمساعدة كبيرة من جانب المنظمات غير الحكومية الوطنية المشتركة في عملية التنفيذ، لا سيما على مستوى المجتمعات المحلية.

٣٢- وما زال مستوى مشاركة المجتمعات المحلية ومجتمعات السكان الأصليين في تنفيذ برامج العمل الوطنية وصياغة هذه البرامج منخفضاً في كثير من بلدان المنطقة.

٣٣- ورحب الاجتماع بمبادرة الأمانة والآلية العالمية والوكالات الشريكة، مثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، الرامية إلى تعزيز مشاركة المنظمات غير الحكومية في عملية تنفيذ الاتفاقية في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، كما يشهد على ذلك بوجه خاص حضور أكثر من ٢٥ منظمة من منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية في هذا الاجتماع واشترائها في صياغة هذه الاستنتاجات والتوصيات.

التوصيات

٣٤- ينبغي تشجيع التزام مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، لا سيما من خلال الاشتراك في عمل هيئات التنسيق الوطنية وفي مجالات مثل التنظيم على المستوى المحلي وبناء القدرات، وحملات التوعية، والبحث والتعليم.

٣٥- إن من شأن وجود التزام قوي بالشراكة بين القطاعين العام والخاص أن يوفر إطاراً محفزاً لمشاركة أصحاب المصلحة في هذه العملية.

٣٦- وينبغي تعزيز مشاركة النساء والشباب على نحو أكثر فاعلية في عملية تنفيذ الاتفاقية.

٣٧- وتشجع البلدان الأطراف على أن تشترك المجتمعات المحلية ومجتمعات السكان الأصليين على نحو فعال في صياغة وتنفيذ برامج العمل الوطنية، مع الاستفادة من معارفهم وممارساتهم التقليدية الملائمة.

جيم- الأطر أو الترتيبات التشريعية والمؤسسية

٣٨- نادراً ما تكون الترتيبات المؤسسية والتشريعية والتنظيمية المتعلقة بالإدارة المستدامة لموارد الأرض الطبيعية، بما في ذلك ما يتعلق بتدهور الأراضي والتصحر والحراجة، متسقة ومحدثة. وكثيراً ما يكون تنفيذها ذاته مصدراً لقلق.

٣٩- وقد اعترف بالدور الحاسم لأجهزة التنسيق الوطنية في العمل مع مراكز التنسيق الوطنية. وشدد المشتركون بوجه خاص على ضرورة توفر مؤسسة تتسم بطابع تمثيلي بقدر أكبر وتحظى بتمويل كامل وتأييد سياسي رفيع المستوى، للمساعدة على مواءمة أطر الاستراتيجيات التي يحتمل أن تكون متباينة.

توصيات

٤٠- تشجع البلدان الأطراف على تعزيز أجهزة التنسيق الوطنية، بحسب الاقتضاء، لتمكينها من أداء مسؤولياتها على نحو فعال فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية والإسهام في مواءمة سياسات إدارة الأراضي.

٤١- إن تحقيق التساوق بين الأطر التشريعية الحالية وتعديلها و/أو تحديثها هي أمور من شأنها أن تساعد على إقامة روابط، على المستوى الوطني، بين الأطر القانونية الجديدة المتعلقة بإدارة الغابات والأنظمة البيئية للأراضي، فضلاً عن روابط وكذلك باستراتيجيات الأمن الغذائي والحد من الفقر والسياسات التي تهدف إلى مراعاة قضايا الاتفاقية على نحو شامل.

٤٢- وتُدعى وحدة التنسيق الإقليمية التابعة لأمانة الاتفاقية إلى القيام، مع جميع الشركاء المعنيين، بتوفير المساعدة لبلدان المنطقة فيما يتعلق بتحقيق المزيد من الاتساق القانوني والمؤسسي من أجل تنفيذ الاتفاقية وتسهيل تنفيذ سياسات إدارة الأراضي على نحو فعال.

دال- تعبئة الموارد وتنسيقها على المستويين المحلي والدولي، بما في ذلك عقد اتفاقات الشراكة

٤٣- لا يمكن إنجاز المجموعة الواسعة من الأهداف الإنمائية والبيئية للاتفاقية بدون توفر مستوى كبير وقابل للتنبؤ به من الموارد المالية للبلدان الأطراف الواقعة في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، بهدف تأمين تنفيذ الأنشطة التمكينية، وتعزيز قدراتها على تنفيذ الاتفاقية وتغطية تكاليف أنشطة برامج العمل الوطنية وبرامج العمل دون الإقليمية وبرنامج العمل الإقليمية ذات الأولوية وكذلك أنشطة وحدة التنسيق الإقليمي.

٤٤- إن مستوى التمويل الخارجي الذي كان غير كافٍ في الفترة قيد الاستعراض يمثل مصدر قلق بالغ، حيث واجهت البلدان الأطراف في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي تحديات قاسية، مثل الأحوال الاقتصادية المزمنة والمستدهورة، والجفاف المتكرر، وتزايد إمكانية التعرض للكوارث الطبيعية في سياق تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والتقلص المتزايد للموارد الطبيعية المرتبط بالفقر الريفي مزمن.

٤٥- وما فتئ بعض البلدان الأطراف في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي يواجه المعضلة الناتجة، من ناحية، عن تزايد تدهور الأراضي، ومن ناحية أخرى عن الاتجاه إلى تقليص المساعدة الإنمائية الرسمية، وذلك من خلال

تخصيص الموارد في الميزانية الوطنية، واستخدام نُهج جديدة فعالة من حيث التكلفة، وتطبيق استراتيجيات تراعي قضايا الاتفاقية.

٤٦ - وهناك فرص يتعين التركيز عليها فيما يتعلق بتشجيع تصميم واستخدام الآليات الاقتصادية الابتكارية مثل تمويل الخدمات البيئية التي تتيح توجيه الموارد المحلية نحو مكافحة التصحر، وتخفيف آثار الجفاف على جميع المستويات، وإدراج الاستثمار في المناطق الريفية في البرامج السياسية.

٤٧ - ولاحظت البلدان الأطراف في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبية أن كثيراً من البلدان الأطراف المتقدمة والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف لم تكيف بعد إجراءاتها المتعلقة بتوفير موارد البرامج وفقاً لالتزاماتها كأطراف في الاتفاقية.

٤٨ - وقد حث الاجتماع بقوة القمة العالمية للتنمية المستدامة على أن تطلب تعيين مرفق البيئة العالمية كآلية مالية للاتفاقية، كما حث جمعية المرفق على إجراء هذا التعيين، بغية تزويد الاتفاقية بتمويل كاف ويمكن للتنبؤ به لتحقيق أهدافها في وقت مناسب وعلى نحو فعال، مع الاعتراف بالدور التكميلي للآلية العالمية.

٤٩ - ونوّه الاجتماع بالتعاون القائم بين أمانتي الاتفاقية ومرفق البيئة العالمية وشدد على ضرورة أن يقوم كل من الأمين التنفيذي لأمانة الاتفاقية ورئيس الاجتماع ورئيس مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبية، إلى جانب البلدان المتقدمة الأطراف في الاتفاقية، باتخاذ جميع التدابير والترتيبات اللازمة لمتابعة المقررات التي اعتمدها مجلس مرفق البيئة العالمية في أيار/مايو ٢٠٠٢، وكذلك المقررات المتوقعة إصدارها في الجمعية الثانية لمرفق البيئة العالمية فيما يتعلق بتمويل الاتفاقية في بلدان منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبية.

٥٠ - وستركز الآلية العالمية ولجنة التيسير التابعة لها أنشطتهما على تعبئة وتوجيه الموارد المالية وفقاً لاختصاصاتهما بغية الإسراع في عملية تنفيذ الاتفاقية في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبية.

التوصيات

٥١ - ينبغي اعتماد مقرر في الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف يدعو البلدان الأطراف المتأثرة والبلدان الأطراف المتقدمة إلى القيام، على أساس طوعي، بإنشاء آلية استشارية قطرية في البلدان التي استكملت برامج عملها الوطنية. وينبغي للمنظمات المتعددة الأطراف المهتمة بالأمر في هذه البلدان المتأثرة أن تشترك على نحو نشط في هذا الحوار الذي ينبغي تسهيله من قبل مرفق البيئة العالمية والآلية العالمية وأمانة الاتفاقية على ضوء ولاية كل هيئة من هذه الهيئات. والغرض من هذه الآلية هو بناء توافق في الآراء فيما يتعلق بأفضل الخيارات الاستراتيجية وتعبئة موارد ملموسة لتنفيذ برامج العمل الوطنية.

٥٢- ويدعى الشركاء الإنمائيون إلى إعادة النظر في سياساتهم وإجراءاتهم بغية الاشتراك على نحو منظم في الحوار المقترح، وتبسيط الشروط المتعلقة بطلب التمويل الإنمائي الثنائي من هؤلاء الشركاء والحصول عليه من أجل تنفيذ برامج الاتفاقية.

٥٣- وينبغي لمؤتمر الأطراف في دورته السادسة، وفي إطار استعراض السياسات وطرائق التشغيل والأنشطة الخاصة بالآلية العالمية على نحو ما هو مطلوب في الاتفاقية، أن يقيّم أداء الآلية العالمية في تعبئة وتوجيه الموارد المالية، بما في ذلك الدعم المالي لنقل التكنولوجيا إلى البلدان الأطراف المتأثرة، وفقاً لولايته.

٥٤- وينبغي تأمين موارد مالية كافية لتنفيذ الاتفاقية في أعقاب القمة العالمية للتنمية المستدامة من أجل الإسهام في استئصال الفقر الريفي، لا سيما في الأنظمة البيئية المعرضة للتأثر في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة. وينبغي تحديد مستوى الموارد المالية اللازم لهذه الأغراض، على أساس إرشادي، بغية وضع خطة واضحة لتخصيص الموارد لمعالجة قضيتي الدعم المالي وبناء القدرات على نحو ملائم وفي الوقت المناسب قبل الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف.

٥٥- وتُدعى أمانة الاتفاقية إلى القيام، مع الوكالات والمؤسسات المهتمة بالأمر، بتسهيل الدراسات وتقاسم الخبرات بشأن الخيارات المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية المستدامة على مستوى المجتمعات المحلية في المناطق المتأثرة، بغية توفير فرص العمل وزيادة الأنشطة المدرة للدخل.

٥٦- وقد حث الاجتماع البلدان المتقدمة على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الاتفاقية، علماً بأن البلدان النامية المتأثرة ما برحت تخلص موارد، وإن كانت هامشية، لتنفيذ الاتفاقية وتثير بصفة منتظمة قضايا وثيقة الصلة بوضع برامج العمل الوطنية وتمويلها وذلك في مفاوضاتها العادية مع البلدان الأطراف المتقدمة.

٥٧- وتُدعى أمانة الاتفاقية إلى توفير الدعم اللازم لتعزيز القدرات التفاوضية للأطراف المتأثرة على الصعيد الدولي، بالتعاون مع الوكالات الشريكة المعنية، من أجل استكمال الترتيبات لصياغة وتنفيذ برامج العمل الوطنية.

٥٨- ويُطلب إلى مرفق البيئة العالمية أن يعتمد، لدى اجتماع جمعياته الثانية في بيجين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، توصيات مجلس مرفق البيئة العالمية فيما يتعلق بتحديد تدهور الأراضي (التصحُّر وإزالة الغابات) بوصفه مجالاً للتركيز بغية زيادة الدعم الذي يوفره مرفق البيئة العالمية على نحو فعال من أجل تنفيذ الاتفاقية بنجاح، وأن يعيّن المرفق كآلية مالية للاتفاقية، مع وضع دور الآلية العالمية في الاعتبار.

٥٩- ويدعى كل من مصرف التنمية للبلدان الأمريكية ومصرف التنمية الكاريبي ومصرف أمريكا الوسطى للتمويل المتعددة الأطراف إلى توفير الموارد المالية

وتسهيل إجراء دراسات مسبقة لجدوى مشاريع الاستثمار بغية تمكين البلدان الأطراف في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي من تنفيذ برامج استثمار أكبر في سياق تنفيذ الاتفاقية.

٦٠ - وتُدعى أمانة الاتفاقية إلى توفير معلومات لفرادى البلدان الأطراف تبين التزامها المالية تجاه الميزانية الأساسية لتغطية الفترة التي تشمل عام ٢٠٠٣.

هاء - أوجه الترابط والتآزر مع الاتفاقيات الدولية الأخرى، وكذلك حسب

الاقتضاء، مع استراتيجيات التنمية الوطنية

٦١ - إن عملية تعزيز أوجه التآزر في المنطقة ينبغي أن تُفهم في سياق إدماج عملية تنفيذ الاتفاقية في صلب الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة. وقد أدى الدعم الذي وفّره أمانة الاتفاقية في تنظيم حلقات عمل وطنية موجهة نحو التآزر إلى مساعدة بلدان المنطقة على تقييم الخيارات المتاحة للربط بين الأنشطة المتعلقة بالتصحر والتنوع البيولوجي وتغيّر المناخ على نحو أكثر استدامة.

٦٢ - وقد تركّز تعريف عملية تحقيق التآزر بين اتفاقيات التنمية المستدامة في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي على تحسين الإجراءات والتكامل التنفيذي على المستوى القطري، من أجل تلبية الحاجة إلى إجراءات سليمة وآليات يمكن التعويل عليها وتسخير المبادرات الحالية لتلبية أهداف الاتفاقيات.

٦٣ - وقد أسهمت هذه العملية في تحديد النهج الاستراتيجية المحتملة فيما يتعلق باستحداث وتنفيذ أنشطة مشتركة، وتلافي ازدواج الجهود، وزيادة الفعالية من حيث التكلفة، ولكن لا يمكن ضمان تنفيذ أنشطة المتابعة بدون توفر دعم مالي.

التوصيات

٦٤ - ينبغي تحقيق أوجه التآزر مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة، وغيرها من الصكوك البيئية الدولية ذات الصلة، وذلك من خلال مبادرات وإجراءات موجهة نحو تنفيذ هذه الاتفاقيات على المستوى الوطني. ومن شأن تنفيذ أنشطة وبرامج متكاملة تتسم بالفعالية من حيث التكلفة، من أجل تحقيق هذه الغاية، أن يساهم مباشرة في المواءمة بين السياسات الوطنية للتنمية المستدامة.

٦٥ - وقد طلبت بلدان منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي إلى الأمانة أن تقوم، بالتعاون مع أمانات الاتفاقيات الأخرى والوكالات المعنية، بزيادة عدد حلقات العمل الوطنية المتعلقة بالتآزر ومواصلة تسهيل هذه العملية على

المستوى القطري بغية تعزيز قدرة صانعي القرارات على تنفيذ الاتفاقية على نحو كامل وتآزري، ودعوة البلدان الأطراف المتقدمة إلى تزويد الأمانة بتمويل طوعي لهذا الغرض.

واو - تدابير لاستصلاح الأراضي المتردية ولتخفيف آثار الجفاف

٦٦- إن ندرة المياه، والتآكل الناجم عن المياه والرياح، وفقدان خصوبة التربة، وتدهور الغابات، والكوارث الناجمة عن الأحوال الجوية القاسية، والجفاف المطوّل، هي بعض المشاكل التي تؤثر على الأنظمة البيئية في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، لا سيما فيما يتعلق بالنظام البيئي لجبال الأنديز.

٦٧- ويجري اتخاذ مجموعة واسعة من التدابير فيما يتعلق بإصلاح الأراضي وتخفيف آثار الجفاف في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي. وفي هذا السياق، لم يُلمس بعد تأثير الاتفاقية، حيث ينبغي الآن أن تنتقل الاتفاقية من مرحلة البرمجة إلى مرحلة التنفيذ.

٦٨- وفي الوقت الحالي، يبدو أن معظم التدابير المتخذة تستجيب لضرورات ملحة قصيرة الأجل ولا ترتبط بإصلاح الأراضي المتردية على نحو مستدام، كما أنها لا تمثل استجابة مستدامة لتخفيف آثار الكوارث والوقاية منها وإدارة المخاطر.

٦٩- وتحتاج البلدان الأطراف في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي إلى دعم في مجال التدريب وبرامج التبادل والتجارب العلمية من أجل التعريف بأفضل الممارسات في مجال إدارة الأراضي على نحو مستدام وزيادة استخدام العلم والتكنولوجيا لتخفيف آثار الكوارث الطبيعية، بما في ذلك الجفاف المتكرر.

التوصيات

٧٠- أكد المشتركون على ضرورة تعزيز التفاعل فيما بين بلدان المنطقة من أجل زيادة تدفق المعلومات وتعزيز مشاريع البحوث بين الجنوب والجنوب وحفز نشر التكنولوجيا الملائمة والدراية العملية.

٧١- وتُدعى أمانة الاتفاقية إلى القيام، مع غيرها من المنظمات الدولية المعنية، بدعم الجهود ذات الصلة بتقاسم الخبرات والقدرات بين البلدان في مجال الحراثة وإعادة التحريج وإدارة مستجمعات المياه.

زاي - تقييم ورصد الجفاف والتصحر، وأنظمة الإنذار المبكر

٧٢- يتمتع بعض البلدان الأطراف الواقعة في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي بمزايا نسبية فيما يتعلق باستحداث مجموعات عديدة من المعايير والمؤشرات بشأن التصحر والجفاف تتراوح بين التشخيص والرصد، فضلاً

عن مؤشرات التقييم. وهي تتخذ مبادرات عديدة لتحديد معايير ومؤشرات لتشخيص الحالات والرصد والتقييم، والمساعدة على تنفيذ أنشطة محددة.

٧٣- وتعاني بلدان أطراف أخرى في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبية من الافتقار إلى نظم سليمة للإنذار المبكر، والتأهب للجفاف.

التوصيات

٧٤- تحث البلدان الأطراف الواقعة في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبية بعضها البعض على استخدام شبكة المعلومات المتعلقة بالتصحُّر في أمريكا اللاتينية والكاريبية على أفضل وجه ممكن في مجال أنظمة الإنذار المبكر، وتوفير وتبادل المعلومات التقنية القيِّمة وتقاسم أفضل الممارسات والخبرات.

٧٥- وتدعو البلدان الأطراف في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبية أمانة الاتفاقية والوكالات الدولية المعنية إلى دعم المبادرات المشتركة والخبرات والأنشطة المتعلقة باستحداث المؤشرات والمعايير، والتفاعل مع البرامج في المناطق الأخرى (العمل المتضافر لدعم برنامج العمل الإقليمي في شمالي البحر الأبيض المتوسط لمكافحة التصحُّر) وعقد حلقة دراسية في الأرجنتين بشأن المؤشرات والمعايير في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبية، بوصفها آلية لتعزيز برنامج العمل الإقليمي.

٧٦- وتطلب البلدان الأطراف في أمريكا اللاتينية والكاريبية من أمانة الاتفاقية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية والوكالات الشريكة المعنية أن تقدم دعماً كاملاً لتطوير وتنفيذ برنامج شامل بشأن أنظمة الإنذار المبكر في البلدان الأطراف الواقعة في منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى يشمل تعزيز قدراتها التقنية وتنظيم أنشطة على مستوى المجتمعات المحلية لوضع البرنامج موضع التنفيذ.

٧٧- وينبغي أن تستند المبادرات المتعلقة بأنظمة الإنذار المبكر إلى إقامة شراكات قوية بين أمانة الاتفاقية والوكالات الأخرى، مثل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومرفق البيئة العالمية.

حاء - حصول البلدان الأطراف المتأثرة، لا سيما البلدان الأطراف النامية المتأثرة، على التكنولوجيا والمعارف والدراية العملية

٧٨- لقد تم فعلاً تطبيق العديد من أفضل الممارسات، بما في ذلك زيادة الكتلة الأحيائية وعدم الحرارة، على نحو موفق في عدد من بلدان المنطقة، مما يمثل بدائل قيِّمة لمستخدمي الأراضي ويوفر ميزة اقتصادية تنافسية.

التوصيات

٧٩- من الضروري أن تنشر وأن تطبق، بحسب الاقتضاء، النتائج المستخلصة من المعارف التقليدية وأفضل الممارسات. وينطبق ذلك أيضا عندما تكون هذه المعارف والممارسات مقترنة بتكنولوجيات حديثة ومكيفة مع الظروف المحلية.

٨٠- وينبغي للجنة العلم والتكنولوجيا وفريق خبراءها اقتراح سبل ووسائل لتعزيز قدرة المؤسسات العلمية والأكاديمية في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي على إعداد برامج تآزرية تستند إلى الممارسات السليمة في مجال استخدام الأراضي.

طاء - الأولويات على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية

١ - المستوى الوطني

٨١- وفقا للمادتين ٩ و ١٠ من الاتفاقية، يتعين على البلدان الأطراف أن تعد وأن تنفذ برامج عملها الوطنية بطريقة تقوم على المشاركة وأن تكفل تماسك عملية الاتفاقية وإدماجها في سياسات التنمية الوطنية المستدامة. وما زال التقدم في هذا الشأن بطيئاً جداً بالنظر إلى الموعد النهائي لإعداد التقارير عن برامج العمل الوطنية على النحو الوارد في مبادرة "ريسيفي" (المقرر ٨/م أ-٤).

٨٢- وفضلا عن ذلك، ينبغي أن يمثل ترشيد الإطار التمكيني والقانوني للسياسات الكلية الوطنية أولوية من أجل تلافي أي تنازع بين الأحكام وإتاحة التنفيذ الفعلي للاتفاقية، وتعزيز أوجه التآزر بين آليات التنمية المستدامة الحالية، ضمن أمور أخرى.

٨٣- إن مكافحة الفقر تقتضي اعتماد تدابير فعالة لتنفيذ السياسات القائمة على المشاركة واعتماد تدابير ملموسة مصممة بهدف إنشاء إطار تمكيني لتعزيز وتطوير بدائل اقتصادية مستدامة وتنافسية بهدف توليد الدخل لصالح المجتمعات المحلية المتأثرة.

٨٤- وقد اعترف المشتركون بالحاجة إلى تعظيم الأثر المضاعف لتخصيص الموارد للمناطق المتأثرة من خلال إطار معزز لتنسيق الاستثمار مصمم بهدف ضمان زيادة التماسك الكلي للمبادرات التنفيذية المحلية والدولية على المستوى الميداني.

٢ - المستويان الإقليمي ودون الإقليمي

٨٥- بالنظر إلى أن الإدارة المتكاملة لمستجمعات المياه تمثل مسألة أساسية في ما يتعلق بمكافحة تدهور الأراضي في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، ينبغي للبلدان الأطراف في هذه المنطقة أن تحدد الأنظمة البيئية العابرة للحدود الإقليمية والتي يمكن فيها تعزيز التعاون الأفقي، بهدف تحليل المشاكل، وتقييم القدرات الحالية والمطلوبة، وتشجيع الحلول المناسبة والقابلة للتكرار على السواء.

٨٦- وهناك أمثلة إيجابية عديدة على مبادرات التعاون فيما بين بلدان المنطقة، مثل لجنة أمريكا الوسطى المعنية بالتصحر والجفاف، التي تتيح تحقيق وفورات حجم وإجراء مفاوضات متساوقة بين البلدان الأطراف المشتركة.

٨٧- وقد شددت البلدان الأطراف في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي على ضرورة البناء على تجارب ونجاح برنامجي العمل دون الإقليميين "El Gran Chaco Americano" و "Puna Americana" لتحديد مبادئ توجيهية ومنهجيات لمبادرات مقبلة مستدامة على المستوى دون الإقليمي.

٨٨- ويتسبب النقص المستمر في التمويل وضعف الشراكات في إعاقة تنفيذ برامج العمل الإقليمية وبرامج العمل دون الإقليمية. ولذا رحّب المشتركون بالمبادرة التي اتخذتها الأمانة لإعادة تنشيط وحدة التنسيق الإقليمي التابعة لها في مدينة المكسيك مما سيساعد على تعزيز الأعمال ذات الأولوية مثل تنفيذ شبكة المعلومات المتعلقة بالتصحر في أمريكا اللاتينية والكاريبي وبرامج العمل الإقليمية/برامج العمل دون الإقليمية من خلال بناء القدرات على المستويين الوطني ودون الإقليمي.

التوصيات

٨٩- تُحثُّ البلدان الأطراف في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي التي لم تستكمل بعد برامج عملها الوطنية على مواصلة اتخاذ جميع التدابير اللازمة والتعجيل بعملية صياغة هذه البرامج واعتمادها في موعد لا يتجاوز نهاية عام ٢٠٠٥، على النحو الموصى به في المقرر ٨/م أ-٤.

٩٠- إن التجارب الناجحة للتكامل الإقليمي ودون الإقليمي في المفاوضات الخاصة بالاتفاقية، مثل تجربة لجنة أمريكا الوسطى المعنية بالتصحر والجفاف، ينبغي تكرارها أيضا في بلدان منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الجنوبية.

٩١- ويحث الاجتماع أمانة الاتفاقية على إعادة تنشيط وتعزيز عمل وحدة التنسيق الإقليمي، من أجل تعزيز الأعمال ذات الأولوية على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية مثل تنفيذ برامج العمل الإقليمية/برامج العمل دون الإقليمية وشبكة المعلومات المتعلقة بالتصحر في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي وكذلك تنسيق

المبادرات المتكاملة لمرفق البيئة العالمية. وينبغي التركيز بوجه خاص على تأمين موارد مالية كافية ويمكن التنبؤ بها من خلال اعتمادات الميزانية والتبرعات.

٩٢ - وينبغي لبلدان منطقة أمريكا اللاتينية والكاربي أن تبذل الجهود اللازمة، بالتنسيق مع أطراف من مناطق أخرى، لكي يتم رسمياً إنشاء وحدة تنسيق إقليمي خلال الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف، مع مراعاة ضرورة تخصيص اعتمادات كافية لتشغيلها.

٩٣ - وتُشجّع المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية على مواصلة جهودها المتعلقة بالتكامل، لا سيما فيما يتصل بإعداد وتنفيذ برامج العمل دون الإقليمي والأنشطة العابرة للحدود.

٩٤ - ويحث الاجتماع أمانة الاتفاقية على القيام، بدعم من مرفق البيئة العالمية والآلية العالمية والوكالات الشريكة، بمساعدة البلدان الأطراف في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي على إعداد برنامج إقليمي لإدارة مستجمعات المياه.

٩٥ - وتطلب البلدان الأطراف في منطقة أمريكا اللاتينية والكاربي أن تساعد أمانة الاتفاقية، بالتعاون مع الشركاء المهتمين بالأمر، في إعداد مشروع إقليمي شامل بشأن المعايير والمؤشرات لتعزيز تنفيذ برنامج العمل الإقليمي وعناصره دون الإقليمية، لا سيما بواسطة الأدوات الموجودة فعلاً في إطار وحدة التنسيق الإقليمي التابعة لها، مثل شبكة المعلومات المتعلقة بالتصحر في منطقة أمريكا اللاتينية والكاربي.

٩٦ - وتُدعى أمانة الاتفاقية إلى أن تواصل توفير الدعم لتنفيذ الاتفاقية على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية بالتعاون مع الوكالات والمنظمات الدولية ذات الصلة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابعة للأمم المتحدة، والمناخين الثنائيين.

باء - مسائل تتعلق بالسياسات العالمية

٩٧ - أشادت البلدان الأطراف في منطقة أمريكا اللاتينية والكاربي بالمبادرات التي سهلتها أمانة الاتفاقية تحضيراً لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة من خلال عقد المؤتمر التحضيري لمؤتمر القمة العالمي هذا الذي عُقد في برايا، الرأس الأخضر، ومحفل أفريقيا - بلدان أمريكا اللاتينية والكاربي الذي عُقد في كاراكاس، فنزويلا.

٩٨ - إن آثار التصحر والجفاف ينبغي أن تفهم بوضوح. فالهجرة الجبرية من المناطق الريفية المتأثرة إلى الحدود الزراعية والمراكز السكنية الحضرية تُسهم في التهميش الاجتماعي، وزعزعة الاستقرار السياسي وحدوث

النزاعات. ولقد أصبح التصحر والجفاف يشكلان على نحو متزايد السببين الرئيسيين لأنماط الهجرة الجبرية هذه. وتسهم الاتفاقية في تأمين توازن أفضل على المدى الطويل بين المجتمعات الحضرية والريفية، لا سيما من خلال الاعتراف بحق شعوب الأراضي الجافة في سبيل المعيشة المستدامة في موائلها. وينبغي التركيز بصفة خاصة على القضايا المتعلقة بحيازة الأراضي.

٩٩- وبالنظر إلى أنه يبدو أن بعض الضرورات الاقتصادية والمالية والتجارية الملحة الموجهة لعملية العولمة، تسهم أحياناً في زيادة التفاوتات في الدخل وفي تدهور معدلات التبادل التجاري بين البلدان الغنية والفقيرة، فإن تنفيذ برامج الاتفاقية تنفيذاً كاملاً من شأنه أن يسهم في استعادة بعض الإنصاف على الصعيد العالمي، وفي تخفيف المخاوف المتزايدة من أن تؤدي العولمة إلى تهميش السكان الذين يعيشون في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة تهميشاً لا رجعة فيه.

التوصيات

١٠٠- أوصى الاجتماع باتخاذ الإجراءات الملائمة لضمان أن يُدرج الممثلون الإقليميون للوفود الرفيعة المستوى المشاركة في القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ وفي الجمعية العامة لمرفق البيئة لعالمي، في تقاريرهم، موضوع التصحر وعناصر السياسة العالمية التي نوقشت في هذا الاجتماع.

١٠١- وينبغي للبلدان الأطراف في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي أن تركز في القمة العالمية للتنمية المستدامة على ضرورة الاستثمار في التنمية الريفية في المناطق المتأثرة وأن تسلط الضوء في هذا الصدد على الدور الذي يمكن أن يلعبه تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في تحقيق المزيد من التماسك في السياسات المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية.

١٠٢- وقد دعت جميع الأطراف إلى مراجعة مخصصات ميزانيتها المتعلقة بتعزيز التنمية الريفية المحلية المتكاملة والقائمة على المشاركة. وفي حين ينبغي للبلدان الأطراف في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي أن تخصص نسبة أعلى في ميزانيتها الوطنية لهذا الغرض، فقد دعت البلدان الأطراف المتقدمة إلى مراعاة هذه الأولوية لدى توفير موارد جديدة وإضافية في إطار مخصصات المساعدة الإنمائية الرسمية المقبلة.

١٠٣- ودعت القمة العالمية للتنمية المستدامة إلى اعتبار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر أداة عالمية لاستئصال الفقر وتحقيق تنمية مستدامة في المناطق الأشد ضعفاً، وذلك لضمان توفير موارد مالية كافية ويمكن التنبؤ بها وبناء القدرات على المستويين الوطني والمحلي.

١٠٤- وينبغي تحسين وصول منتجات الأراضي الجافة إلى الأسواق العالمية نظراً إلى أنها يمكن أن تسهم في توفير سبل معيشة مستدامة في المناطق المتأثرة وفي تنشيط مشاركة القطاع الخاص في مكافحة التصحر.

١٠٥- وحث الاجتماع الشركاء الإنمائيين وأمانة مرفق البيئة العالمية ومراكز التنسيق التابعة للمرفق في بلدان منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي على أن تعترف اعترافاً كاملاً بإمكانيات الاتفاقية فيما يتعلق بتعزيز تنفيذ برامج متكاملة بمشاركة محلية حقيقية وبإمكانياتها في مجال استئصال الفقر.

المرفق الأول

التحضير للدورة الأولى للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية

ألف - تسمية نائب رئيس لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية الكاريبي

١- وفقاً للمادة ٤ من اختصاصات لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، التي ترد في مرفق المقرر ١/م أ-٥ بشأن تكوين مكتب لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، قامت بلدان منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي بتسمية ممثل كوبا نائباً لرئيس اللجنة.

باء- قائمة البلدان التي قدمت دراسات حالات في الدورة

الأولى للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية الكاريبي

٢- وفقاً للمقرر ١/م أ-٥ المتعلق بطبيعة الاستعراض والمنهجية المستخدمة من جانب اللجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، ووفقاً لجدول الأعمال المؤقت للجنة (ICCD/CRIC(1)/1)، عيّنت البلدان الأطراف الواقعة في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي البلدان التالية لتقديم دراسات حالات في الدورة:

<u>الموضوع</u>	<u>البلد</u>
١: العمليات القائمة على المشاركة التي تشمل المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات المجتمعية	بوليفيا
٢: الأطر أو الترتيبات التشريعية والمؤسسية	بنما
٣: تعبئة وتنسيق الموارد، المحلية منها والدولية، بما في ذلك عقد اتفاقات الشراكة؛	كوستاريكا، سانت فينسنت وجزر غرينادين، أوروغواي
٤: الروابط وأوجه التآزر مع الاتفاقيات البيئية الأخرى وكذلك، حسب الاقتضاء، مع استراتيجيات التنمية الوطنية	أنتيغوا وبربودا
٥: تدابير لإصلاح الأراضي المتدهورة	باراغواي
٦: رصد وتقييم حالات الجفاف والتصحر؛ أنظمة الإنذار المبكر لتخفيف آثار الجفاف	الأرجنتين
٧: حصول البلدان الأطراف المتأثرة، ولا سيما الأطراف من البلدان النامية المتأثرة، إلى التكنولوجيا والمعارف والدراية العملية الملائمة	هندوراس

المرفق الثاني

مسائل إقليمية بخلاف لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية

- ١ - بالإضافة إلى التوصيات المتعلقة بعملية الاستعراض، أكد المشاركون على ضرورة تعزيز الهيكل المؤسسي لبرامج العمل الإقليمية كوسيلة لتعزيز قدرات التنسيق والاتصال بين مراكز التنسيق الوطنية. وفي هذا الصدد، أكدوا بالإجماع على أهمية وجود وحدة تنسيق إقليمي تكون عاملة وفعالة على نحو كامل، بوصفها الأداة الوحيدة على المستوى الإقليمي لمتابعة ورصد تنفيذ المرفق الثالث بالاتفاقية. وأشاروا أيضاً إلى التوصيات السابقة الصادرة في إطار هذا البند من جدول الأعمال، لا سيما المقرر ٦/م أ-٥ الذي يعترف بأهمية النهج الإقليمية والتنسيق الإقليمي فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية، وبقيمة الجهود المبذولة على المستوى الإقليمي. وبناء عليه، أيد المشاركون بقوة إعادة تنشيط وحدة التنسيق الإقليمي في الوقت المناسب ودعوا مؤتمر الأطراف إلى اتخاذ مقرر لتمويلها من خلال الميزانية العادية في دورته القادمة.
- ٢ - وفي هذا السياق، دعا المشاركون أيضاً الأمانة إلى استكمال المشاورات مع مؤسسة دولية ممثلة في المكسيك، أي البلد الذي وقَّعت معه الأمانة اتفاقاً لاستضافة وحدة التنسيق الإقليمي.

Annex III

LIST OF PARTICIPANTS

PARTIES

ANTIGUA AND BARBUDA

Mr. Ato Lewis
Environment Officer
Government of Antigua and Barbuda

ARGENTINA

Mr. Octavio Pérez Pardo
Director
National Directorate for Sustainable
Development
Ministry of Environment and Sustainable
Development
Mr. Daniel Tomasini
Director
Land Conservation Service
Ministry of Environment and Sustainable
Development
Ms. Eleana Marie Abraham
Scientific Research on Desertification
Argentinean Institute of Arid Zones
(IADIZA)

BARBADOS

Ms. Karen Smith
Environment Officer
Ministry of Physical Development and
Environment
Mr. Leonard Fields
Senior Meteorologist
Barbados Meteorological Services
Ms. S. Natalie Burke
Foreign Service Officer
Ministry of Foreign Affairs
Ms. Shelly Bend
Foreign Service Officer
Ministry of Foreign Affairs

BAHAMAS

Ms. Nakira Gaskin-Wilchcombe
Supervisor of Computer Operations
The Bahamas Environment, Science and
Technology Commission

BOLIVIA

Mr. David Rada Riveros
Consultant on Watershed Management
Viceministry of Environment, Natural
Resources and Forest Development

BRAZIL

Ms. Nadima de Mascedo Paiva Nascimento
Advisor of the secretariat for Hydrological
Resources
Ministry of Environment and secretariat for
Water Resources
Ms. Glauca Silveira Gauch
Embassy of Brazil in Barbados

CHILE

Mr. Wilfred Alfaro Catalan
UNCCD Focal Point
Forestry Commission (CONAF)

COLOMBIA

Dr. Zoraida Fajardo Rodriguez
Specialist
Ministry of Environment

COSTA RICA

Mr. Mariano Espinoza Camacho
UNCCD Focal Point
Ministry of Environment

CUBA

Ms. Maria Nery Urquiza Rodriguez
Specialist
Ministry for Science, Technology and
Environment
Mr. Hector Conde Almeida
Specialist
Ministry for Science, Technology and
Environment

DOMINICA

Mr. Mark John
Head, Environmental Coordinating Unit
Ministry of Agriculture and Environment

ECUADOR

Mr. José Eduardo Gonzalez Estrella
UNDP/UNSO/UNV Technical Focal Point
Ministry of Environment

EL SALVADOR

Mr. Carlos Salazar
UNCCD Focal Point
Ministry of Environment and Natural
Resources

EUROPEAN COMMUNITY

Mr. Bonifacius De Jonge

European Commission Delegation in
Barbados

GERMANY

Ms. Ingrid Prem
Technical Advisor
German Agency for Technical Cooperation
(GTZ)

GRENADA

Mr. Augustus Thomas
Forest Conservation Officer
Forestry and National Parks Department

HAITI

Mr. Joseph Vernet
National Focal Point

Ministry of Environment

HONDURAS

Mr. Carlos H. Pineda Hejia
Vice-Minister for Environment secretariat for
Natural Resources and Environment

ITALY

Mr. Giorgio Trabattoni
Counselor
Directorate for Development Cooperation
Ministry of Foreign Affairs

JAMAICA

Mr. Philbert Brown
Senior Director
Ministry of Water and Housing

MEXICO

Mr. Huitron Victor Manuel
UNCCD Focal Point
Ministry of Environment and Natural
Resources

PANAMA

Ms. Abril Méndez
Chief of the National Service for the
Administration of Water Resources

PARAGUAY

Mr. Luis E. Molinas

UNCCD Focal Point

Director of Environmental Management
Service

Ministry of Environment

PERU

Mr. Jorge Millones Olano
UNCCD Focal Point
General Director for Environmental Affairs
National Institute of Natural Resources

SAINT LUCIA

Mr. Cornelius Isaac
Assistant Chief Forestry Officer
Ministry of Agriculture, Forestry and
Fisheries

**SAINT VINCENT AND THE
GRENADINES**

Dr. Reynold Murray
Environmental Coordinator
Ministry of Health and the Environment

SURINAME

Mr. Gordon Babel
Lecturer, University of Suriname
National Institute for Environment and
Development (NIMOS)

TRINIDAD AND TOBAGO

Ms. Vidiah Ramkhelawan
Senior Planning Officer
Ministry of Public Utilities and the
Environment

URUGUAY

Ms. Giselle Beja Valent
Adviser
Ministry of Housing, Land and Environment

VENEZUELA

Mr. Rodolfo Roa
UNCCD Technical Focal Point
General Director of Watershed
Ministry of Environment and Natural
Resources

**UNITED NATIONS SECRETARIAT OFFICES,
SPECIALIZED AGENCIES AND RELATED ORGANIZATIONS**

**UNITED NATIONS ENVIRONMENT
PROGRAMME**

Mr. Ricardo Sanchez Sosa
Director
Regional Office for the Latin America and
the Caribbean

**UNITED NATIONS FRAMEWORK
CONVENTION ON CLIMATE CHANGE**

Ms. Marta Perdomo
Manager
Non-Annex I Implementation Programme

**WORLD METEOROLOGICAL
ORGANIZATION**

Mr. Momadou Saho
Scientific Officer
Agrometeorology Division

INTERGOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

CARIBBEAN DEVELOPMENT BANK

Ms. Cheryl Dixon
Project Officer (Environment)

CONVENTION ON WETLANDS (RAMSAR)

Ms. Nadra Nathai-Gyan
Head, Wildlife Section, Trinidad and Tobago

INTER-AMERICAN DEVELOPMENT BANK

Mr. Carlos López Ocaña
Senior Ecologist

NON-GOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

Antigua and Barbuda

Gilbert Agricultural and Rural Development
Center
Ms. Roberta Williams

Argentina

Fundacion del Sur (South Foundation)
- International NGO Network on
Desertification (RIOD)

Mr. Juan Luis Merega

Barbados

Caribbean: Planning for Adaptation to
Global Climate Change (CPACC)

Mr. Rawleston Moore
Dr. Neville Trotz
Caribbean Youth Environment Network
Mr. Osmond Harewood

Belize

Belize Audubon Society
Ms. Diane Wade-Moore

Brazil

Instituto Desert (Desert Institute)

Mr. Valdemar Rodrigues

Chile

Earth Action Network

Ms. Viviane Castro Salinas

Dominica

Dominica Youth Environment Organization

Mr. Terry Raymond

Dominican Republic

Fund for Nature (PRONATURA)

Mr. Cesar Vargas

Grenada

Grenada Community Development Agency
(GRENCODA)

Ms. Judy Williams

Guyana

GuyberNet

Mr. Trevor Benn

Haiti

Haitian Collective for the Protection of the Environment and Alternative Development (COHPEDA)

Mr. Calixte Aldrin

Honduras

Institute for Integral Development of Honduras (IDIH)

Ms. Ana Sierra Andeno

Jamaica

St. Elizabeth Environmental Protection Association

Mr. Anthony Freckleton

Saint Lucia

St. Lucia National Trust

Mr. Augustine Dominique

Saint Vincent and the Grenadines

Windward Islands Farmers' Association (WINFA)

Mr. Emanuel Wilberforce

Suriname

Forum NGOs

Mr. Soetjipto Verkuijl

Trinidad and Tobago

Caribbean Network for Integrated Rural Development (CNIRD)

Ms. Melina Eustace

Ms. Zakiya Uzoma Wadada

Environment Tobago

Mr. Kamau Akili

Protectors of the Environment

Mr. Peter Rampersad
